

صحت المسألة بالتقوا عند السابقة وهي قواعد صحيحة **نوعه العجز**
 قال القزويني رحمه الله العجز الذي لا يقدر على الكلام أصلا والذي لا يصح
 ولا يبين كلامه والذي في لسان صحبة وان أضع بالعجة **والفصح**
البيع قال القزويني أيضا وضع بالضم فصاحة صار فصحا أي بليغا
 انتهى **وإذ أجمعت** ما ذكرنا على أن الانكسار على فريقين فيه
 اثنا عشر صورة وذلك لأن كل فريق منهما إما أن يتأين به سهمان أو
 توافقهما أو أن توافق فريقا سهمته ويتأين فريقا سهمته فمرد
 ثلاثة أحوال كما تقدموا المشيئة في تلك الأحوال الأربعة الثلاثة إذا
 نظرت بينهما بالنسبة الأربع فلا يجلو أن من واحدة منها أربعة في ثلاثة
 باثني عشر وان نظرت باعتبار الأصول وعدده كانت الصور أربعة
 وعشرين وان نظرت باعتبار الأصول زاد في الصور ثم اعلم ان
 الانكسار على فريقين لا يأتي في أصل اثنين ويتأتى فيما عداه من
 الأصول **أذا انكسر** ذلك فلم يمتثل الانكسار على فريقين
 باثني عشر مثلا الثلاثة أخوة لأم وثلاثة إماما أصلها ثلاثة وجز
 سهمها ثلاثة للمائة وتقع من تسعة وثلاثين وجنين
 ومائة إماما أصلها أربعة وجز سهمها ثمانية للمائة
 وتقع من اثنين وثلاثين وفي أربع حركات وستة إماما أصلها ستة
 وجز سهمها اثنا عشر للمائة وتقع من اثنين وسبعين
 وفي أربع حركات وخمسة بنين أصلها مائة وتقع من اثنين وعشرون
 للمائة في المائة وتقع من مائة وستين وتسمى بها وكل
 مسألة فيها التباين بين كل فريقا وسهامه وبين الفرق بعضها
 بعضا وفي أم ولتر **بج** أخوة لأم ومائتي شقيقة أصلها ستة
 وتقول لسبعة وجز سهمها اثنان للمائة في الموافقة وتقع من
 أربعة عشر ولو كانت الأخوة لأم فيها ثمانية أيضا كانت مسائل
 للمدخلة في الموافقة وكان جز سهمها أربعة وتقع من ثمانية

تقريب

وعشرين

وعشرين ولو كانت الشقيقات أربعة وعشرين وأولاد الأم ثمانية
 مع الأم كانت مثلا للموافقة في الموافقة وكان جز سهمها اثنا عشر
 وتقع من أربعة ومائتين وفي أربع حركات وستة إماما أصلها ستة
 شقيقة أصلها ستة وتقول لسبعة وجز سهمها ستة للمائة في
 الموافقة وتقع من أربعة ومائتين وفي أربع حركات
 وعين أصلها اثنا عشر وللعول في أربع حركات
 الحدان وهو اثنان يوافق عددهن بالنصف والنصف الأربعة اثنان
 ونصف العرين وهو سبعة يباين لعددها واثنان واثنان ثمانية اثنان
 فيكتفي باثنين منها فيما جز السهم كما قلنا وتقع من أربعة وعشرين
 فهذا مثال المماثلة في موافقة أحد الصنفين سهمه ومباينة
 الآخر سهمه وفي أربع حركات واثنين وثلاثين ثمانية اثنان
 من أربعة وعشرين وتقول لسبعة وعشرين وجز سهمها أربعة
 للمدخلة في مباينة أحد الصنفين نصيبه وموافقة الآخر نصيبه
 وتقع من مائة ومائتين وفي حد واحد ثمانية اثنان في واحدة من مائة
 وستة أخوة استقا وأب أصلها ثمانية عشر وجز سهمها ستة
 للمباينة في مباينة أحد الصنفين نصيبه وموافقة الآخر نصيبه
 وتقع من مائة ومائتين وفي أربع حركات واثنين عشر لخاصة
 أولاد وجد وأب أصلها ستة وثلاثون وجز سهمها اثنا عشر للموافقة
 في مباينة أحد الصنفين نصيبه وموافقة الآخر نصيبه وتقع
 من أربعين واثنين وثلاثين فقد استوفيت الأقسام الاثنا عشر
 بالأمثلة مفرقة في جميع أصول المسائل لعول وغير عول ما عدا
 أمهات اثنين قال المصنف رحمه الله تعالى **في هذا** باب الأحكام التي ذكرتها
من المسائل في ناصلة المسائل وتصححها وما ينبغي عليه ذلك
 وهو بالنسبة بين الأعداد **جد** المجمع جملة يسكنها والجملة
 مبردة لا يجمع عند بعض النحاة وأعم منه عند بعضهم يأتي على